المجلة العراقية للبحوث الإنسانية والإجتماعية والعلمية
Iraqi Journal of Humanitarian, Social and Scientific Research
Print ISSN 2710-0952 Electronic ISSN 2790-1254
العـــدد 21 آيار 2026
No.21 May 2026

تأثير العلاقات الاستعمارية الأجنبية على التحولات السياسية في الوطن العربي خلال مائة عام 1900 - 2000م

م. م مها عباس عبد الامير علي الحكيم
جامعة جابر بن حيان للعلوم الطبية والصيدلانية / كلية الصيدلة
maha.a.abdulameer@jmu.edu.iq

ملخص البحث:

يهدف هذا البحث إلى دراسة تأثير العلاقات الاستعمارية الأجنبية على التحولات السياسية في الوطن العربي خلال الفترة من 1900 إلى 2000م، كما يسلط الضوء على كيفية إعادة تشكيل الحدود السياسية والأنظمة الحاكمة بعد تفكك الإمبراطورية العثمانية، وتأثير الاستعمار الأوروبي على زعزعة الاستقرار السياسي وتعزيز الأيديولوجيات المتطرفة. كما يناقش البحث دور التدخلات الخارجية في تعزيز الهيمنة السياسية والاقتصادية على المنطقة، ومنع إقامة كيان عربي مستقل، وتنبع أهمية هذا البحث من كشف الضوء على التأثيرات العميقة للعلاقات الاستعمارية الأجنبية على التحولات السياسية في الوطن العربي، وكيفية تشكيل الخرائط السياسية والاقتصادية والاجتماعية للمنطقة. فضلاً عن الهدف إلى فهم أعمق للمخططات الاستعمارية التي شكلت حاضر العالم العربي وأسست لمشكلات مستمرة حتى يومنا هذا، وقد اتبع البحث المنهج التاريخي لمناسبته لموضوع البحث وقد توصل إلى نتائج منها: الاستعمار الأوروبي أعاد تشكيل الحدود السياسية في الوطن العربي وزعزع الاستقرار السياسي من خلال تعزيز الأيديولوجيات المتطرفة والنزاعات الداخلية. كما استغل الموارد الاقتصادية لخدمة مصالحه، مما أضعف التبعية الاقتصادية والسياسية للدول العربية. بعد الانسحاب، استمر تأثير السياسات الاستعمارية، مما يستدعي ضرورة مواجهة هذه التحديات بوعي لتحقيق نهضة حقيقية.

الكلمات المفتاحية: العلاقات الاستعمارية – التحولات السياسية – الحدود السياسية – الهيمنة الاقتصادية – الاستقلال العربي.

The Impact of Foreign Colonial Relationships on Political Transformations in the Arab World over a Century(2000–1900)

Asst. Lecturer A.L. Maha Abbas Abdul Amir Al-Hakim
Jabir Ibn Hayyan University for Medical and Pharmaceutical Sciences / College of Pharmacy

Abstract:

This research aims to study the impact of foreign colonial relations on the political transformations in the Arab world during the period from 1900 to 2000, and sheds light on how political borders and ruling regimes were reshaped after the disintegration of the Ottoman Empire, and the impact of European colonialism on political destabilization and the promotion of extremist ideologies. The research also discusses the role of external interventions in strengthening political and economic hegemony over the region, and preventing the establishment of an independent Arab entity. Shedding light on the profound effects of foreign colonial relations on the political transformations in the Arab world, and how to shape the political, economic and social maps of the region. As well as the aim to a deeper understanding of the colonial schemes that shaped the present of the Arab world and established problems

that continue to this day, the research has followed the historical approach to its suitability for the subject of research and has reached results, including: European colonialism reshaped political borders in the Arab world and destabilized political stability by promoting extremist ideologies and internal conflicts. It also exploited economic resources to serve its interests, weakening the economic and political dependence of Arab states. After the withdrawal, the impact of policies continued colonialism, which calls for the need to consciously face these challenges to achieve a real renaissance.

Keywords: Colonial relations – political transformations – political borders – economic hegemony – Arab independence.

مقدمة:

كان التأثير الاستعماري على التحولات السياسية في العالم العربي كبيرًا خلال قرن مضى؛ عقب تفكك الإمبراطورية العثمانية، أدى الاستعمار الأوروبي إلى إعادة تشكيل الحدود السياسية والأنظمة الحاكمة. حيث تسببت الاستعمارات المتعاقبة في زعزعة الاستقرار السياسي وتعزيز الأيديولوجيات المتطرفة، بينما أثرت التدخلات الخارجية على ديناميكيات القوى في بعض الدول. من ناحية أخرى، ساهم التنظيم والانضباط في الحركات القومية الإسلامية في تحقيق بعض من الانتصارات انتخابية في العديد من دول الوطن العربي.

يمكن التأكيد أن حركة العلاقات الاستعمارية الأجنبية في الوطن العربي بدأت فعليًا مع انطلاق التوسع الغربي والأوروبي، حيث شكّلت المحاولات السياسية السابقة أساسًا مهمًا ومصدرًا قويًا لتمكين السيطرة الاستعمارية وتوسيع نفوذها. هذا التوسع تجلّى بوضوح بعد تنفيذ سلسلة من الإصلاحات السياسية والاجتماعية والاقتصادية التي شهدتها أوروبا خلال القرنين الثامن عشر والتاسع عشر. وعلى الرغم من أن العديد من المؤسسات الاجتماعية والاقتصادية والعسكرية والدينية في ظاهرها بدت متضررة بفعل هذه التحولات، إلا أنها لعبت دورًا رئيسيًا في دعم التوسع الاستعماري الأوروبي وتعزيزه في المنطقة العربية. تلك المؤسسات وظّفت هذه التغيرات لصالحها، ما ساهم في إرساء قواعد الهيمنة السياسية الاستعمارية (محي الدي، 2024، ص133) التي أثرت على التحولات السياسية في الوطن العربي خلال الفترة الممتدة من عام 1920 إلى عام 2020.

ومع اندلاع الحرب العالمية الأولى (28 يوليو 1914 - 11 نوفمبر 1918م)، شهد الوطن العربي تحولات سياسية وعسكرية كبرى أثرت على الخريطة السياسية الإقليمية والدولية، وعلى الرغم من انتصار الحلفاء في الحرب، إلا أن تداعياتها مهدت الطريق لترسيخ النفوذ الاستعماري في المنطقة، وفي إطار تلك التحولات، سعت القوى الاستعمارية، وعلى رأسها بريطانيا وفرنسا، إلى تكريس هيمنتها من خلال سلسلة من الاتفاقيات التي كان من أبرزها اتفاقية سايكس بيكو (1916)، ومؤتمر سان ريمو في إيطاليا (1920)؛ حيث أكد هذا المؤتمر خضوع المشرق العربي لنظام الانتداب البريطاني-الفرنسي، مما شكل نقطة انطلاق لتنفيذ وعد بلفور(2 نوفمبر 1917م) وترسيخ السيطرة الاستعمارية، هذا الواقع لم يقتصر على إعادة رسم الحدود فحسب، بل ساهم في تعزيز الهيمنة السياسية والاقتصادية على الوطن العربي، مانعًا إقامة كيان عربي مستقل حتى أوائل القرن الحادي والعشرين (لخضر، 2018، ص 264).

لذا فإن قراءة التاريخ بتمعن تكشف أن ما واجهه الوطن العربي في الماضي وما يواجهه الآن ليس محض صدفة، بل هو امتداد لمخططات استعمارية تهدف إلى إبقاء المنطقة، بثرواتها وإمكانياتها، تحت سيطرة القوى الاستعمارية، تلك القوى تستغل موارد العالم العربي وإمكانياته الاستراتيجية لتحقيق مصالحها. ومن ثم إن فهم الماضي بعُمق يُظهر أن الحاضر هو انعكاس له، وأن المستقبل هو وليد الحاضر، وما نشهده اليوم في

دول مثل سوريا، واليمن، وليبيا، والسودان، والعراق، وفلسطين هو نتيجة مباشرة لتلك السياسات الاستعمارية التي استهدفت تفتيت الوطن العربي وإبقائه في حالة ضعف وتبعية.

كما إن استمرار الصمت واللامبالاة تجاه هذه التحولات قد يؤدي إلى نتائج كارثية تُهدد بقاء العرب كأمة واحدة. لذا، أصبح من الضروري أن نواجه هذا الواقع بوعي وإرادة، ونسعى جاهدين لنهضة حقيقية تحصننا من التحديات التي تواجهنا، وإلا فإننا نخاطر بفقدان هويتنا ومكانتنا في العالم، تمامًا كما حذر أسلافنا في الماضي.

وانطلاقًا مما سبق، جاءت فكرة هذا البحث الذي يحمل عنوان:**(تأثير العلاقات الاستعمارية الأجنبية على التحولات السياسية في الوطن العربي خلال مائة عام (1900-2000م)** يهدف البحث إلى تقديم نماذج مختصرة لتأثير تلك العلاقات الاستعمارية على بعض التحولات السياسية في عدد من بلدان الوطن العربي. ورغم أن هذا الموضوع يتطلب دراسات متعمقة ومتنوعة تشمل مختلف المجالات لتحليل تأثير الاستعمار على التحولات السياسية، فإن ما يتناوله هذا البحث يمثل جزءًا من كل، ومحاولة لتسليط الضوء على بعض الجوانب المهمة من هذه الحقبة الزمنية الممتدة. إنه بمثابة غيض من فيض في تناول التأثيرات الاستعمارية الأجنبية على المشهد السياسي العربي خلال القرن العشرين.

أهمية الموضوع ودوافع الاختيار:

تنبع أهمية هذا البحث من تسليط الضوء على التأثيرات العميقة للعلاقات الاستعمارية الأجنبية على التحولات السياسية في الوطن العربي خلال قرن كامل من الزمن. فقد ترك الاستعمار بصمات واضحة على تشكيل الخرائط السياسية والاقتصادية والاجتماعية في المنطقة، مما أثر على بناء الدول وهياكلها الحاكمة واستقلالها الوطني. يهدف البحث إلى استجلاء تلك العلاقات الاستعمارية التي لم تكن مجرد احتلال عسكري، بل منظومة متكاملة سعت إلى تفتيت الوحدة العربية والسيطرة على مواردها الاستراتيجية.

كما أن اختيار هذا الموضوع جاء بدافع الرغبة في فهم أعمق للمخططات الاستعمارية التي شكلت حاضر العالم العربي وأسست لمشكلات مستمرة حتى يومنا هذا، كالصراعات الداخلية والاحتلالات المتجددة. كما يهدف إلى تقديم قراءة تحليلية للتاريخ العربي الحديث، لاستشراف المستقبل من خلال فهم الماضي. إن الحاجة إلى هذا النوع من الدراسات ملحة، خاصة في ظل الظروف الراهنة التي يشهدها الوطن العربي، ما يجعل البحث مساهمة معرفية لفهم الواقع العربي والسعي نحو تحقيق نهضة سياسية واجتماعية واقتصادية شاملة.

الإشكالية البحثية:

تتمثل إشكالية هذا البحث في استكشاف وتحليل التأثيرات المعقدة للعلاقات الاستعمارية الأجنبية على التحولات السياسية في الوطن العربي خلال الفترة الممتدة من 1900 إلى 2000م، وهي فترة شهدت تغيرات جذرية في بنية الأنظمة السياسية، حيث أدى التدخل الاستعماري إلى إعادة رسم الحدود الجغرافية للدول العربية، وفرض أنظمة سياسية تخدم مصالح القوى الأجنبية. يتناول البحث كيف ساهمت السياسات الاستعمارية، مثل اتفاقيات سايكس بيكو ووعد بلفور، في تكريس التجزئة السياسية والهيمنة الاقتصادية، وكيف استمرت هذه التأثيرات بعد انسحاب القوى الاستعمارية الرسمية من خلال أنظمة التبعية.

وتكمن الإشكالية أيضًا في فهم ديناميكيات هذه العلاقات وتأثيرها على القضايا المركزية، مثل الوحدة العربية، الاستقلال الوطني، بناء الدولة الحديثة، وتداعياتها الراهنة التي تتجلى في استمرار النزاعات والصراعات في المنطقة. يهدف البحث إلى تقديم قراءة تحليلية شاملة لهذه التأثيرات في سياق تاريخي يمتد لمائة عام، مع التركيز على نماذج مختارة من الدول العربية التي تأثرت بشكل مباشر بالعلاقات الاستعمارية الأجنبية.

السؤال الرئيس للبحث:

- **كيف أثرت العلاقات الاستعمارية الأجنبية على التحولات السياسية في الوطن العربي خلال الفترة من 1900 إلى 2000م؟**

الأسئلة الفرعية:

١. **ما أهم العلاقات الاستعمارية الأجنبية وأثرها على النظم السياسية في الوطن العربي؟**
٢. **ما أهم العلاقات الاستعمارية الأجنبية وأثرها على التحولات الجيوسياسية في الوطن العربي**
٣. **كيف تم إنهاء الاستعمار وبروز الأنظمة القومية؟**

تهدف هذه الأسئلة إلى تقديم إطار شامل لتحليل العلاقة السياسية والنظم بين الاستعمار الأجنبي والتحولات الجيوسياسية في الوطن العربي، مع التركيز على كيفية انهاء الاستعمار وبروز الأنظمة القومية في الوطن العربي.

أهداف البحث:

- تحليل تأثير العلاقات الاستعمارية الأجنبية على الأنظمة السياسية العربية.
- استكشاف التداعيات الاجتماعية والاقتصادية التي صاحبت الاستعمار وأثرت على السياسة.
- دراسة تأثير التنافس الاستعماري على التغيرات الجيوسياسية في الوطن العربي.

منهجية البحث:

أعتمد البحث على المنهجية التاريخية التي تُعد من أهم المناهج العلمية في دراسة الظواهر السياسية والاجتماعية ذات الأبعاد الزمنية الطويلة، حيث يساعد المنهج التاريخي في تحليل الأحداث والمواقف في سياقها الزمني، مما يتيح فهماً شاملاً لجذور القضايا والظواهر التي يتم تناولها، كما يركز هذا المنهج على دراسة الوثائق والمصادر التاريخية وتحليل العلاقات السببية بين الأحداث (الشربيني، وآخرون، 2013)، مما يجعله أداة أساسية لفهم تأثير العلاقات الاستعمارية الأجنبية على التحولات السياسية في الوطن العربي خلال الفترة الممتدة من 1900 إلى 2000م.

أهمية المنهج التاريخي (عباس وآخرون، 2014):

- **فهم جذور المشكلات**: يوفر المنهج التاريخي إطارًا لفهم العلاقة بين الماضي والحاضر، ويساعد في الكشف عن الأصول التاريخية للتحولات السياسية التي شهدها الوطن العربي.
- **تحليل الأبعاد الزمنية**: يتيح المنهج تتبع تأثير العلاقات الاستعمارية عبر العقود، مما يساعد على ربط الأحداث ببعضها البعض لفهم التأثيرات الممتدة للسياسات الاستعمارية.
- **تفسير السياقات**: يساعد المنهج التاريخي على وضع الأحداث السياسية في سياقها الاجتماعي والاقتصادي والثقافي، مما يمنح رؤية شاملة للأحداث.
- **استقراء المستقبل**: من خلال دراسة التاريخ، يمكن استخلاص دروس مفيدة لفهم تحديات الحاضر وتوقع السيناريوهات المستقبلية.

مناسبة المنهج التاريخي للبحث:

يتطلب موضوع البحث تحليلًا معمقًا للعلاقات الاستعمارية الأجنبية وتأثيرها على التحولات السياسية في الوطن العربي على مدى قرن من الزمن، وهذا يتطلب استخدام المنهج التاريخي الذي يساعد على:

١. **دراسة الوثائق والاتفاقيات الاستعمارية**: مثل سايكس بيكو ووعد بلفور، وتحليل كيفية تأثيرها على الكيانات السياسية.

٢. **تتبع التغيرات الزمنية**: لفهم كيف تطورت العلاقة بين القوى الاستعمارية والدول العربية من الاحتلال المباشر إلى أشكال التبعية غير المباشرة.
٣. **ربط الماضي بالحاضر**: لفهم كيف أثرت العلاقات الاستعمارية في صياغة المشهد السياسي الحالي.

حدود البحث:

تمثلت حدود البحث فيما يلي:
الحدود الموضوعية: تمثلت في موضوع عنوان البحث " تأثير العلاقات الاستعمارية الأجنبية على التحولات السياسية في الوطن العربي خلال مائة عام 1900 – 2000م"
الحدود الزمانية: الفترة الزمنية من 1900 حتى عام 2000م.
الحدود المكانية: دول الوطن العربي.
هيكلية البحث: تم تقسيم البحث إلى:
المدخل العام للبحث: (المقدمة، أهمية الموضوع ودوافع اختياره، الإشكالية البحثية، أسئلة البحث، أهداف البحث، منهجية البحث، حدود البحث، هيكلية البحث).
المبحث الأول: العلاقات الاستعمارية الأجنبية وأثرها على النظم السياسية في الوطن العربي
- المطلب الأول: تقسيم العالم العربي وفق اتفاقية سايكس-بيكو 1916.
- المطلب الثاني: استراتيجيات تفكيك المجتمعات العربية لتعزيز الهيمنة السياسية.

المبحث الثاني: العلاقات الاستعمارية الأجنبية وأثرها على التحولات الجيوسياسية في الوطن العربي
- المطلب الأول: تأثير السياسات الاستعمارية على ترسيم الحدود بين الدول العربية.
- المطلب الثاني: استغلال الموارد الاقتصادية العربية لخدمة المصالح الاستعمارية.
- المطلب الثالث: التأثير على الاقتصاديات الوطنية وتعزيز التبعية الاقتصادية:
- المطلب الرابع: الاتفاقيات والمؤتمرات السياسية والاقتصادية التي كبلت الدول العربية.

المبحث الثالث: إنهاء الاستعمار وبروز الأنظمة القومية.
- المطلب الأول: التدخلات الاستعمارية عبر النفوذ الاقتصادي والسياسي.
- المطلب الثاني: استقلال الدول العربية في ثلاثينيات القرن العشرين.
- المطلب الثالث: صعود التيارات القومية العربية والاشتراكية كرد فعل للاستعمار.

المبحث الأول

العلاقات الاستعمارية الأجنبية وأثرها على النظم السياسية في الوطن العربي

المطلب الأول: تقسيم العالم العربي وفق اتفاقية سايكس-بيكو 1916:

في عام 1913، أصبحت منطقة الدول العربية والخليج العربي تحت تأثير السيطرة البريطانية بشكل مباشر أو غير مباشر، حيث كان الهدف الرئيسي لبريطانيا تأمين خطوط مواصلاتها إلى الهند. وفي عام 1916، نصت اتفاقية سايكس-بيكو، التي عُقدت بين بريطانيا وفرنسا وروسيا، على وضع العراق تحت الانتداب البريطاني عقب انتهاء الحرب العالمية الأولى. وقد تمحورت هذه الاتفاقية حول تقسيم ممتلكات الدولة العثمانية بين القوى الاستعمارية. وبحلول ثلاثينيات القرن العشرين، تمكنت القوى الأوروبية من بسط نفوذها على نحو 84.6% من مساحة اليابسة في الدول العربية ومنطقة الخليج العربي، مما يعكس مدى تغلغل النفوذ الاستعماري وتأثيره على التحولات السياسية في المنطقة خلال تلك الفترة (محي الدي، 2024، ص134).

بعد الحرب العالمية الأولى تكشف للعرب خداع بريطانيا لهم وطمعها هي وفرنسا في بلدان المنطقة العربية ولا سيما بلاد الشام، ونتيجة لمعاهدة سايكس بيكو سنة 1946 وما تبعها من الوعود الصهيونية مثل (

وعد بلفور 2 نوفمبر 1917م)، والتي أدت إلى إعادة رسم الخريطة الجيوسياسية للمنطقة، فظهرت أسماء دويلات جديدة في بلاد الشام، فقد ظهر اسم سوريا ليشمل الجمهورية العربية السورية بحدودها الحالية وعاصمتها دمشق، وظهر لبنان وعاصمتها بيروت، ثم إمارة شرق الأردن وعاصمتها عمّان، كما ظهرت فلسطين بحدودها التي رسمها الانتداب البريطاني تمهيداً لتسليمها لليهود وعاصمتها القدس، ومن المؤسف ان هذه الدويلات قبلت تقسيم الغرب لها وتعصبت لهن وغدت الشام أجزاءً يفاخر أبناء كل جزء بجنسيته التي يحملها نتيجة عمل الاستعمار الأجنبي (طرشون، ولونيس، 2021، ص 53).

المطلب الثاني: استراتيجيات تفكيك المجتمعات العربية لتعزيز الهيمنة السياسية:

لطالما اعتمدت القوى الاستعمارية، سواء في أشكالها التقليدية أو الحديثة، على استراتيجيات دقيقة تستهدف تفكيك المجتمعات العربية، بهدف تعزيز الهيمنة السياسية وضمان استمرار السيطرة على المنطقة. ومن بين أبرز هذه الاستراتيجيات، تأتي سياسة التقسيم التي شكلت حجر الزاوية في تحقيق الأطماع الاستعمارية، إذ تعتمد هذه السياسة على استغلال التعددية العرقية والدينية والطائفية في المجتمعات العربية، حيث عمل الاستعمار على إذكاء النزاعات الداخلية وتأجيج الخلافات بين الطوائف والإثنيات والقوميات المختلفة. فعلى سبيل المثال، قامت القوى الاستعمارية بتقسيم مناطق النفوذ في الوطن العربي وفق معاهدات واتفاقيات مثل اتفاقية سايكس بيكو (1916م)، التي رسمت الحدود المصطنعة بين الدول العربية، ليس فقط لعرقلة الوحدة العربية، ولكن أيضاً لتغذية النزاعات المستقبلية التي تعيق تطور المجتمعات الوطنية، كما اعتمدت القوى الاستعمارية على "سياسة الأوراق المحروقة"، حيث كانت تلجأ إلى استبدال أدوات الهيمنة كلما تلاشى تأثير إحدى السياسات. إذا واجه الاستعمار مقاومة ضد استغلاله الطائفي، لجأ إلى استثمار النزعات القبلية أو الإقليمية، وعندما فقدت هذه الأوراق جدواها، استخدم أساليب اقتصادية واجتماعية لتعزيز التبعية، مثل فرض اتفاقيات اقتصادية مجحفة أو دعم أنظمة موالية تسهم في ترسيخ الهيمنة الخارجية، كان لهذه السياسات تأثيرات عميقة على نشأة الأنظمة السياسية الوطنية في الوطن العربي. فعلى الرغم من أن حركات التحرر الوطني نجحت في بعض المناطق في طرد المستعمر، إلا أن التحديات التي خلفها الاستعمار كانت جسيمة. فقد ورثت الدول العربية أنظمة سياسية ضعيفة، بنيت على أسس تتسم بعدم الاستقرار بسبب الحدود المصطنعة والخلافات الداخلية التي زرعها الاستعمار. أدى هذا الوضع إلى ظهور أنظمة سياسية هشة، كانت في كثير من الأحيان عرضة للتدخلات الخارجية أو الانقلابات الداخلية (العبيدي، 2017، ص 296).

اعتمد المستعمرون خلال فترات الاحتلال على استراتيجيات متنوعة لتفكيك المجتمعات العربية وتعزيز سيطرتهم السياسية؛ تضمنت هذه الاستراتيجيات أعمالاً هدفت إلى تشويه القيم الأخلاقية والاجتماعية للمجتمعات العربية والإسلامية، من بين تلك الممارسات، جمع الصور الفوتوغرافية والبطاقات البريدية التي تُظهر نساء عربيات ومسلمات في أوضاع غير محتشمة، أُخذت منهن غالباً دون علمهن أو موافقتهن، وذلك في محاولة لتحطيم الصورة النمطية المحافظة لهذه المجتمعات. سعت هذه الأعمال إلى ترسيخ ادعاءات مغلوطة بأن هذه المجتمعات شهوانية وغير ملتزمة أخلاقياً، كما ساهم المستعمرون الغربيون في تقديم صورة مشوهة للشرق الأوسط والبلدان العربية بما يتماشى مع رؤى الغرب. أصبحت مصطلحات مثل "مسلم" مرتبطة بمعانٍ سلبية مثل "المحتال"، "الصحراء"، "الجواري"، و"الحريم"، مما عزز الصور النمطية التي تدعو إلى التفكك والانحلال، علاوة على ذلك، لعب فنانون تشكيليون غربيون أدواراً بارزة في تشكيل صورة متخيلة عن الدول العربية، حيث قدمت لوحاتهم، المستوحاة من الروح الاستعمارية، الشرق الأوسط كمنطقة خاضعة للتفكيك والتدمير، لتعزيز السيطرة السياسية والهيمنة الغربية (محي الدي، 2024، 137)، كما اعتمدت استراتيجيات سياسية استعمارية أخرى على تصوير الدول العربية والإسلامية برموز سلبية مثل التخلف والجهل والهمجية، في محاولة لتشويه صورتها أمام العالم. هدفت هذه الاستراتيجيات إلى تمهيد الطريق أمام القوى الاستعمارية للوصول إلى ثروات المنطقة وتعزيز نفوذها السياسي. من خلال ترسيخ هذه الصور النمطية، سعت القوى

الغربية إلى تقديم الدول العربية كدول ضعيفة وغير قادرة على إدارة مواردها أو حماية مصالحها، مما ساعدها على تبرير تدخلها وسيطرتها الاستعمارية (زيدان، 2023، ص 64).

استغلت الإدارات الاستعمارية الأجنبية قطاع التعليم في العديد من البلدان العربية خلال الحقبة الاستعمارية الممتدة من عام 1920 حتى عام 2020، كأداة لتعزيز الهيمنة السياسية. حيث تم تكليف شخصيات سياسية محترفة بإدارة الجامعات والمعاهد والمدارس لضمان أن تنحاز استراتيجيات التعليم ومخرجاته لخدمة المصالح الاستعمارية. تمثل ذلك بشكل واضح في الاستعمار الفرنسي للجزائر والبريطاني في مصر وسوريا والعراق، وغيرها من الدول العربية. كما استخدم المستعمرون المناهج التعليمية لفرض لغاتهم وثقافاتهم من خلال الكتب المدرسية والجامعية، مما أدى إلى تغييب الهوية الوطنية والثقافية للطلاب، وجعل التعليم وسيلة لترسيخ النفوذ الاستعماري وإضعاف البنية الفكرية والمجتمعية في هذه الدول. (حمدان، 1988، ص 80).

نستخلص من ذلك أن الاستعمار استغل عدد من الأدوات الثقافية والاجتماعية لتفكيك النسيج الاجتماعي والديني للمجتمعات العربية، مما سهل فرض هيمنته السياسية بأساليب سلطوية. كما ركز المستعمر على التحكم في التعليم ومناهجه لتأثير على الأجيال الوطنية وإضعاف هويتها الثقافية. كما نشر ثقافة التغريب وزرع الشكوك حول المعرفة الإسلامية، مستهدفًا التقليل من قيمة الثقافة والعلم العربي والإسلامي. كما جعل الإعلام والثقافة الغربية السلطة العليا والمرجع الأساسي، مما ساعد في تعزيز الهيمنة السياسية. علاوة على ذلك، أعاد الاستعمار تشكيل النظم الاجتماعية والاقتصادية لخدمة مصالحه على حساب بناء الدولة الوطنية. كما استنزف الموارد الاقتصادية، مما جعل الدول العربية تعتمد على القوى الخارجية حتى بعد الاستقلال.

وفي نهاية المبحث الأول، يمكن القول إن الاستعمار لم يقتصر على احتلال الأراضي واستنزاف الموارد، بل كان مشروعاً متكاملاً يهدف إلى تفكيك البنية الاجتماعية والسياسية للمجتمعات العربية. وقد أدى هذا المشروع إلى ترسيخ الانقسامات وزرع بذور التبعية، ما أثر بشكل مباشر على مسار التحولات السياسية في الوطن العربي، وأعاق تطور الأنظمة السياسية الوطنية المستقلة بشكل فاعل ومستدام.

المبحث الثاني

العلاقات الاستعمارية الأجنبية وأثرها على التحولات الجيوسياسية في الوطن العربي

المطلب الأول: تأثير السياسات الاستعمارية على ترسيم الحدود بين الدول العربية:

مع نهاية القرن الثامن عشر، أصبح البحر المتوسط محورًا هامًا للتنافس الاستعماري بين القوى الأوروبية، حيث وجهت بريطانيا اهتمامها نحو مرافئه التجارية. سعت بريطانيا لتحويل بلاد ما بين النهرين إلى مستعمرة استراتيجية لحماية طرقها نحو الهند، مع تعزيز سيطرتها على مصر وقناة السويس من خلال فرض نفوذها على فلسطين. واجهت هذه المخططات تحديات من أطماع القوى المنافسة مثل فرنسا وروسيا، إضافةً إلى وجود الدولة العثمانية كعائق استراتيجي أمام تحقيق تلك المصالح، كما أتاحت الحرب العالمية الأولى الفرصة لبريطانيا لتوسيع نفوذها الإقليمي في المنطقة العربية، حيث أصبحت القضية العربية في عام 1915 جزءًا هامًا من سياساتها في المشرق العربي. استغلّت بريطانيا دعمها للعرب كوسيلة لإضعاف الإمبراطورية العثمانية وإسقاطها، مما أدى إلى تدخل مباشر في ترسيم الحدود السياسية. قامت بريطانيا بتشكيل جيوش هدفها احتلال المقاطعات العربية العثمانية، وتم توظيف هذه السياسات لترسيم حدود جديدة وفقًا لمصالح القوى الاستعمارية، ما نتج عنه تقسيم جغرافي لم يكن يعكس الخصوصيات الثقافية والاجتماعية للشعوب العربية، وهو ما أثر على استقرار المنطقة حتى يومنا هذا (كريم، 1979، ص322)، هذا العمل العسكري يعكس خلفية سياسية واضحة لبريطانيا، حيث كانت تهدف إلى إنشاء إمبراطورية تمتد من البحر المتوسط وصولاً إلى الهند، مما يعزز سيطرتها الاستراتيجية على المنطقة ويضمن حماية مصالحها الاستعمارية (طربين، 1970، ص

164)، وقد دفع بريطانيا إلى هذا التحرك أسباب متعددة، أبرزها أن الهند، التي كانت تمثل العمود الفقري لإمبراطوريتها، تعرضت لتهديد مباشر خلال الحرب، فقد تسللت الجيوش الألمانية-العثمانية عبر العراق نحو فارس وأفغانستان، مما شكل خطرًا كبيرًا على أمن الهند. لذلك، اضطرت بريطانيا إلى تعزيز دفاعاتها في خطوط متقدمة شملت بلاد ما بين النهرين وجنوب فارس لقطع الطريق على تلك القوات. وبالمثل، كانت مصر وقناة السويس تحت تهديد جيش جمال باشا[1]، ما استوجب من بريطانيا اتخاذ إجراءات لحماية هذا الممر الحيوي، كما سعت بريطانيا، من منظور إمبريالي، إلى إنشاء خط حديدي يمتد من القاهرة إلى كيب تاون وصولاً إلى كلكتا، بهدف تعزيز إمبراطوريتها من خلال تشكيل كتلة جغرافية متصلة ومستقرة تدعم هيمنتها السياسية والاقتصادية (سعيد،1997، ص، 176)،

كما لعب الاستعمار الأوروبي دورًا محوريًا في إعادة تشكيل الحدود السياسية في الوطن العربي بعد انهيار الإمبراطورية العثمانية، حيث استهدف المستعمرون تقويض الهياكل السياسية والاجتماعية الموروثة. تمثل هذا في تحويل أو تفكيك المؤسسات العثمانية التقليدية، ما أدى إلى نشوء أنظمة سياسية جديدة تكرس الهيمنة الاستعمارية. كما أن فشل "الثورة العربية" عام 1916 ساهم في تعطيل إنشاء الدولة القومية الحديثة في أجزاء واسعة من المنطقة، بينما ساهم التنافس الاستعماري بين القوى الأوروبية في ترسيم حدود سياسية مصطنعة تخدم مصالح المستعمرين، متجاهلة الخصوصيات الجغرافية والاجتماعية للمنطقة. وقد أدى هذا التلاعب بالحدود إلى تداعيات طويلة الأجل أثرت على استقرار الدول العربية وتكوين النخب الحاكمة، ما جعل آثار السياسات الاستعمارية على ترسيم الحدود محورًا للتوترات السياسية والاجتماعية المستمرة (Hatab , 2023,p285) .

وتؤكد دراسة DORAÏ بأنه خلال القرن التاسع عشر وبداية القرن العشرين مع انهيار الإمبراطورية العثمانية وبروز النفوذ الاستعماري الأوروبي. شهدت جغرافية الوطن العربي تحولاً جذرياً حيث قامت القوى الاستعمارية برسم الحدود السياسية للدول العربية وفق مصالحها، متجاهلة الخصوصيات الثقافية والجغرافية والاجتماعية. وكما أشار بوستل فيناي (2013)، فإن تطبيق مبدأ السيادة الإقليمية وفق النظام الدولي الأوروبي كان معقدًا للغاية في المنطقة. حيث كان استناد ترسيم الحدود إلى ظروف تاريخية استعمارية، مما جعلها سمة غير دائمة تعتمد على سياسات القوى الاستعمارية المهيمنة آنذاك (بريطانيا / فرنسا/ ألمانيا/ إيطاليا)، ومع مرور الوقت، اكتسبت هذه الحدود شرعية سياسية باعتبارها أسسًا لبناء الدولة، مما أدى إلى ظهور استقلاليات لاحقة قسّمت المنطقة العربية إلى كيانات مميزة تفصلها حدود سياسية للدول، لكنها لم تتوافق مع الانتماءات القومية والدينية الأكبر التي تتجاوز تلك الحدود. أدى ذلك إلى تعقيد بناء الأمم العربية وتفاقم الصراعات الإقليمية في المنطقة (Doraï, 2014 ,p120, 124).

المطلب الثاني: استغلال الموارد الاقتصادية العربية لخدمة المصالح الاستعمارية:

استغل الاستعمار الموارد الاقتصادية في البلدان العربية لخدمة مصالحه الاقتصادية والسياسية، حيث حُوّلت هذه الموارد لصالح الدول المستعمِرة على حساب تعزيز الاقتصادات المحلية. على سبيل المثال، عقب اتفاقية سايكس بيكو عام 1916، وظفت فرنسا استثمارات ضخمة في سوريا تجاوزت 200 مليون فرنك. تم توزيع هذه الاستثمارات بين مشروعات اقتصادية ومالية متنوعة، شملت مد شبكة السكك الحديدية، وتأسيس

[1] - جمال باشا (1873 – 1922م): أحد قادة الجيش العثماني وقد عين حاكماً على سوريا وبلاد الشام عام 1915م وفرض سيطرته المطلقة على بلاد الشام وكان أحد زعماء جمعية الاتحاد والترقي كما عُرف بتاريخه الصعب في قتال البلغار في مقدونيا كما اشترك في الانقلاب على السلطان عبد الحميد وشغل منصب وزير الأشغال العامة عام 1913م ثم قائداً للبحرية العثمانية عام 1914م، كما نصب واليًا على بغداد. انظر: الجميل، سيار. (2016). ***بلاد الشام خلال الحرب العالمية الأولى***، مركز الجزيرة للدراسات. الدوحة. ص 94.

البنوك، وإنشاء الموانئ مثل ميناء بيروت وإصلاحها، إلى جانب امتيازات كالحافلات الكهربائية (التراموای اللبناني). كما أن ثلث الصادرات السورية كانت تتجه نحو فرنسا، مما يعكس كيفية توجيه الموارد الاقتصادية لخدمة المصالح الاستعمارية. (برو، 1989، ص289)، من جهة أخرى، شكل مرفأ بيروت نموذجًا لاستغلال الموارد الاقتصادية العربية لصالح القوى الاستعمارية، حيث أنشأته فرنسا وأدارت تشغيله شركة فرنسية. كذلك، كانت مياه وغاز وكهرباء بيروت تُدار بالكامل من قبل مؤسسات فرنسية. حصلت فرنسا على امتيازات كبيرة، منها أرض تبلغ مساحتها 90 ألف هكتار في منطقة تشوكور أوفا قرب أضنة، لاستخدامها في زراعة القطن لصالح شركة فرنسية. إلى جانب ذلك، أقامت فرنسا عددًا من المصانع في المنطقة، مثل مصنع للمنتجات الصيدلانية، وآخر للعطور، ومنسوجات الحرير في لبنان، مما يؤكد توظيف الموارد المحلية لدعم المصالح الاقتصادية الفرنسية بدلاً من تطوير الاقتصاد المحلي (كريم، 1979، ص 256) لذلك كانت فرنسا تعتبر الأراضي السورية واللبنانية مناطق نفوذ خاص بها منذ فترة طويلة قبل اندلاع الحرب العالمية الأولى، حيث تابعت تطورات المنطقة باهتمام ويقظة كبيرين، خشيةً من الأطماع الأوروبية الأخرى. جاء هذا الاهتمام نتيجة للموقع الاستراتيجي للمنطقة التي شكلت حلقة وصل وعازلاً بين البحر المتوسط والمحيط الهندي، مما جعلها هدفًا لمطامع القوى الاستعمارية. استغلت فرنسا هذا الموقع لتعزيز مصالحها الاستعمارية والاقتصادية، مستخدمةً الأراضي والموارد المحلية لدعم نفوذها الإقليمي وضمان تفوقها على المنافسين (موسى، 1986، ص86).

وجدير بالذكر ما قامت به فرنسا بدولة الجزائر من مساعي واهداف اقتصادية في مقدمة الدوافع للحكومة الفرنسية، إذ تعد الصحراء الجزائرية محورًا رئيسيًا في الاستراتيجيات الفرنسية، حيث كانت الدوافع الاقتصادية في طليعة الأسباب التي دفعت الحكومة الفرنسية إلى اتخاذ قرارات سياسية سلطوية تجاه الجزائر- حيث يتميز هذا الإقليم بموقعه الجيوسياسي الفريد، إذ يشكل حلقة وصل حيوية بين الفضاءات الإقليمية والدولية في منطقة الصحراء الكبرى. كما كشفت الدراسات عن ثروات طبيعية هائلة تزخر بها الصحراء الجزائرية، بما في ذلك النفط، الغاز، المعادن، والكنوز النفيسة، علاوة على ذلك، استغلت فرنسا الصحراء كموقع لتنفيذ مشروعها النووي وإجراء تجاربها النووية. ومع تزايد الاكتشافات، بادرت الشركات النفطية الفرنسية إلى توسيع عمليات البحث والتنقيب، مما دفع الحكومة الفرنسية إلى إنشاء مكتب متخصص للبحوث البترولية، تلاه تأسيس شركة فرنسية للبترول في الجزائر عام 1945، وجدير بالذكر هنا ما ذكره المؤلف الفرنسي **بيير كورنييه** في كتابه *"الصحاري أرض الغد* "أهمية هذه الموارد قائلاً: *" إن الصحراء الجزائرية تمثل الأمل المرتقب لإنقاذ الإمبراطورية الفرنسية من الانهيار، فهي تحتوي على ثروات باطنية غنية تشمل الفحم ومعادن عديدة في كولومب، بشار، وتندوف، لكن الثروة الرئيسية التي تبرز اليوم هي الزيت والغاز."* هذا الاهتمام المكثف بالموارد الطبيعية يعكس سعي فرنسا إلى استغلال إمكانيات الصحراء الجزائرية لتعزيز موقعها الاقتصادي والإمبراطوري، مما جعلها أداة أساسية في استراتيجيتها الاستعمارية في الجزائر (العبيدي، 2017، ص 281).

كما عملت بريطانيا على استغلال الموارد الاقتصادية في العالم العربي بما يخدم مصالحها الاستعمارية. فقد ركزت على فتح المشرق العربي أمام الاستثمارات التجارية والصناعية، مستهدفة بشكل خاص الثروة البترولية التي كانت معروفة آنذاك. كما رأت بريطانيا في سهول دجلة والفرات فرصة لتحويلها إلى مناطق إنتاج زراعي واسعة للقمح والقطن، ما يعزز إمداداتها من المواد الخام. بالإضافة إلى ذلك، طمحت إلى إعادة إحياء الطرق التجارية الآسيوية القديمة، مسخرةً شبكات النقل الحديثة من سكك حديدية وطرق برية لنقل المنتجات الآسيوية إلى البحر المتوسط. وكان المسار الأكثر كفاءة لتحقيق هذا الهدف يمر عبر الأراضي السورية والعراقية، مما جعل المنطقة محورًا رئيسيًا لاستراتيجياتها الاقتصادية والاستعمارية. (كريم، 1979، ص323)، ومن بين الأهداف الاستغلالية لبريطانيا في المنطقة العربية، سعيها إلى السيطرة على مدينة البصرة في العراق. فقد كانت البصرة ذات أهمية استراتيجية بالغة، حيث اعتبرتها بريطانيا مفتاحًا لحماية نفوذها في

الخليج العربي وتأمين سيطرتها على منابع النفط. هذا الطموح يعكس بوضوح توظيف بريطانيا للمواقع الجغرافية والموارد الاقتصادية في خدمة مصالحها الاستعمارية، مما ساهم في ترسيخ هيمنتها الإقليمية، كذلك سعت بريطانيا إلى تعزيز نفوذها في المنطقة الإيرانية لتحقيق أهداف متعددة، أبرزها استثمار الثروات النفطية العراقية وتأمين حماية حلفائها من شيوخ العرب على سواحل الخليج. كما عملت على منع القوى المنافسة، مثل ألمانيا وروسيا، من تعزيز نفوذها في المنطقة الذي قد يؤدي إلى تهديد الطرق المؤدية إلى الهند، مما يعكس بوضوح استراتيجيتها الاستعمارية القائمة على استغلال الموارد والمواقع الجغرافية لضمان تفوقها الإقليمي وحماية مصالحها (برو،1989، ص 290-291)، إضافة إلى ذلك تعززت الأطماع الاستعمارية لبريطانيا في المنطقة بعد حصول ألمانيا على امتياز إنشاء خط سكة حديد هامبورغ-بغداد، الذي كاد أن يكتمل قبيل اندلاع الحرب العالمية الثانية. ورداً على ذلك، سعت بريطانيا إلى تأكيد نفوذها الاستعماري في المشرق العربي، حيث أطلقت تسمية جديدة على المنطقة، "الشرق الأوسط"، لتعكس رؤيتها الاستراتيجية والاستغلالية الهادفة إلى بسط سيطرتها وتعزيز هيمنتها الاقتصادية والسياسية. (فرومكين، 1992، ص252)، ومنذ عام 1907، أصبح تعزيز النفوذ البريطاني في المشرق العربي هدفًا استراتيجيًا، حيث كان البحر المتوسط يُعد ممرًا اقتصاديًا حيويًا، خاصة على السواحل السورية والفلسطينية. رأت بريطانيا أن ربط الهند بالبحر المتوسط يتم عبر مسارين رئيسيين: طريق البحر الأحمر، الذي خضع لسيطرتها منذ أواخر القرن التاسع عشر، وطريق العراق. لذلك، عملت على تأمين اتصال بري بين مصر والهند عبر شبه الجزيرة العربية وبلاد دجلة والفرات، باعتباره أمرًا ضروريًا. بالإضافة إلى ذلك، امتدت أطماعها إلى السيطرة على المضائق، كجزء من استراتيجيتها لتأمين طريق ثالث يربط بين عواصم أوروبا والهند، مرورًا بالأستانة (الأناضول-حلب-العراق-كراتشي) (أنطونيوس، 1946، ص 290).

وتشير أحد الدراسات إلى أن القوى الاستعمارية أعادت هيكلة اقتصادات المنطقة لتخدم مصالحها الخاصة، حيث تم استغلال الموارد الطبيعية والاقتصادية لتلبية احتياجات الاستعمار، على سبيل المثال، أُعيد تنظيم الاقتصادات لتوفير المواد الخام والأسواق للمستعمرين، مما أدى إلى إضعاف البنية الاقتصادية الوطنية، فمن خلال العمل المشترك للقوى الاستعمارية الفرنسية والبريطانية والحركات الوطنية التي ظهرت في مطلع القرن الماضي، تم تقسيم هذه المنطقة، التي كانت تُدار من إسطنبول دون حدود سياسية، إلى سلسلة من الدول التي أعادت تشكيل الجغرافيا الإقليمية بشكل كبير(Doraï, 2014, p124).

نستخلص مما سبق أن المستعمرون سعوا إلى ربط الاقتصادات العربية بالأسواق الأوروبية بهدف ترسيخ التبعية الاقتصادية، ما أعاق جهود التنمية الوطنية. حيث تم توجيه الهياكل الاقتصادية بما يخدم المصالح الاستعمارية عبر أنظمة سياسية مفروضة، الأمر الذي أتاح للشركات الغربية السيطرة على معظم الموارد في الدول العربية، مما عزز الهيمنة الاقتصادية وأضعف قدرة تلك الدول على تحقيق الاستقلال الاقتصادي.

المطلب الثالث: التأثير على الاقتصاديات الوطنية وتعزيز التبعية الاقتصادية:

عمل المستعمرون على ربط الاقتصاديات العربية بالأسواق الأوروبية لتأمين التبعية الاقتصادية، مما أدى إلى تعطيل محاولات التنمية الوطنية، كما تم التحكم في الهياكل الاقتصادية من خلال أنظمة سياسية استعمارية، مما أدى إلى هيمنة الشركات الغربية على أغلب موارد الدول العربية، فقد استطاع الاستعمار الأجنبي أن يشكل الوطن العربي وفقاً لمصالحه التي تتعارض مع التطور الطبيعي للوطن العربي وتقدمه، وقد خلف الاستعمار الأجنبي اقتصاداً مشوها وسياسة عوجاء، وقطع الدول من سياق تطورها الطبيعي في إطار الثقافة العربية الإسلامية، وما أن خرج المستعمر العسكري حتى برزت الكثير من الأزمات الاقتصادية والسياسية، مما أشاع جوا من الإحباط وسط الدول، فكانت المشاكل الاقتصادية التي انعكست على جوانب التنمية والنمو، حيث كان النمو الاقتصادي سالباً في فترة السبعينيات والثمانينيات من القرن العشرين، ثم تحسن الأمر قليلاً مع بدايات التسعينيات والألفية الثالثة، وكذلك في إطار فقدان الهوية واضطراب البوصلة الاقتصادية الوطنية ونجاح

المستعمر في تعزيز التبعية الاقتصادية لكثير من دول الوطن العربي، حيث لم تكن الجوانب السياسية بأفضل حالاً من الاقتصادية إذ انعدم الاستقرار السياسي واصبح ثمة من سمات الأوضاع العربية والتي تأثرت بعد ذلك بالانقلابات العسكرية والنزاعات والصراعات الإثنية المسلحة في أغلب انحاء دول الوطن العربي وقد كان الاستعمار الأجنبي وراء كل حالة من تلك الحالات، وبذلك صنع الاستعمار الأجنبي داخل الدول العربية قواعد من الجهل والفقر والمرض وعدم النضج السياسي، كما انه سعى لتطوير وتغذية الروابط العنصرية والقبلية منعا للترابط الوطني، بالإضافة إلى فكرة الأبوة الروحية تبعية مجالات الاقتصاد والسياسة والفكر والثقافة، ليظل هو المتحكم من بعد في مجريات الأحداث والأمور بعد ان زرع في إيمان الإنسان العربي الشعور بعدم المقدرة في السير للأمام أو التقدم الاقتصادي في أي مجال من المجالات الصناعية أو الزراعية المختلفة (عبيد، وأبورفاس، 2014).

وتوضح دراسة أجنبية أن ما شهدته الدول العربية في الوطن العربي خلال فترات الاستعمار على مدار قرن من الزمن كان تحولاً عميقاً منذ تفكك الإمبراطورية العثمانية، حيث كان للاستعمار الأوروبي تأثير كبير على الاقتصاديات الوطنية، ما أدى إلى تعزيز التبعية الاقتصادية للقوى الاستعمارية. فقد أدى الاستعمار إلى إضعاف البنية البيروقراطية للدولة، وعرقلة التطور التكنولوجي، وتقييد نمو القطاع الزراعي والقوى العاملة الماهرة، مما نتج عنه تخلف اقتصادي طويل الأمد. ورغم إدخال أنماط تراكم رأس المال المادي والبشري، كان الهدف الأساسي تعزيز المصالح الاستعمارية على حساب التنمية الوطنية. بعد الاستقلال، تبنت بعض الدول العربية سياسات تصنيع بديل للواردات واستثمارات عامة، مما أحدث تغييرات اجتماعية واقتصادية للنخب الحاكمة، لكنها بقيت مقيدة بالضغوط الخارجية وأزمات الاقتصاد العالمي. ومع التحول إلى النيو ليبرالية، واجهت هذه السياسات عراقيل حالت دون التحول البنيوي والصناعي، واستمر الاعتماد على اقتصادات الريع. وتبرز الدراسة أن ضعف استقلال النخب، ومحدودية معارضة الطبقات الاجتماعية، وضعف كفاءة البيروقراطية الحكومية في إدارة الموارد كانت عوامل رئيسية أسهمت في تعزيز التبعية الاقتصادية وإعاقة التنمية الوطنية(Hatab, 2023,p282) ، وبذلك يتضح أن السياسات الاستعمارية تركت إرثاً معقداً أثّر بعمق على استراتيجيات التنمية واستغلال الموارد العربية لخدمة المصالح الأجنبية.

يمكن أن نستخلص مما سبق أن السياسات الاستعمارية التي طبّقها الاستعمار الأوروبي على الدول العربية قد أسهمت في تعزيز التبعية الاقتصادية لهذه الدول، حيث تم ربط اقتصاداتها بالأسواق الأوروبية بما يتوافق مع مصالح القوى الاستعمارية. كما أن هذه السياسات أدت إلى تعطيل محاولات التنمية الوطنية من خلال سيطرة الشركات الغربية على الموارد الطبيعية وتعزيز هيمنة النخب الاستعمارية. كذلك أسهم الاستعمار في تدمير الهياكل الاقتصادية التقليدية في الدول العربية، وأدى إلى إضعاف البيروقراطية الحكومية، مما منع النمو التكنولوجي والصناعي. على الرغم من محاولات الدول العربية بعد الاستقلال لتطوير اقتصاداتها عبر التصنيع والتوسع في الاستثمارات العامة، فإنها ظلت مقيدة بالضغوط الخارجية وأزمات الاقتصاد العالمي، ما حافظ على الاعتماد على اقتصادات الريع. إن هذا الإرث الاستعماري المعقد أثر بعمق على استراتيجيات التنمية وأدى إلى عدم الاستقرار الاقتصادي والسياسي الذي يعاني منه العالم العربي حتى اليوم.

المطلب الرابع: الاتفاقيات والمؤتمرات السياسية والاقتصادية التي كبلت الدول العربي:

في سياق التوسع الاستعماري الغربي والعلاقات الاستعمارية الأوروبية إبان الحرب العالمية الأولى، وتحول العالم من نظام الامبراطوريات إلى نظام الدول الذي يستوحي في شكله الأساس القومي الأوربي للدولة أو شكل الدولة، عُقدت العديد من المؤتمرات والاتفاقيات الاستعمارية التي هدفت إلى توحيد الجهود السياسية والاقتصادية بغية تعزيز الهيمنة على المناطق العربية، ومن بين هذه المؤتمرات والاتفاقيات:

١. **معاهدة أوشي (1912):** تم توقيعها في 18 أكتوبر 1912؛ بمدينة أوشي: Ouchy بسويسرا حيث كانت تلك المعاهدة معاهدة سرية عقدتها الإمبراطورية العثمانية مع دول أوربية ومنها إيطاليا بهدف الاستيلاء على أرض تابعة لها، والتنازل عن ليبيا لصالح إيطاليا، وانسحاب القوات العثمانية من ليبيا واستخدام ليبيا لتوسيع نفوذها الاقتصادي والسياسي والعسكري في البحر المتوسط (باروت، 2017).

٢. **اتفاقية سايكس بيكو (1916):** عُقدت اتفاقية ثلاثية بين بريطانيا وفرنسا، وبموافقة روسيا القيصرية، بمدينة بطرسبرج الروسية، لتقسيم سياسي لأراضي الامبراطورية العثمانية في المشرق العربي بعد الحرب العالمية الأولى وقد تم التوصل إلى هذه الاتفاقية بين أكتوبر من عام 1915م إلى مايو من عام 1916م من خلال مفاوضات سرية بين الدبلوماسي الفرنسي (فرانسو بيكو)، والبريطاني (مارك سايكس) مستشار وزارة الخارجية والمندوب السامي البريطاني، ووزير الخارجية الروسي (سيرفي سازونوف) وتُوجت بتبادل وثائق بين وزارات الخارجية الهدف منها خدمة المصالح الاستعمارية. وقد تضمنت هذه الاتفاقية عدد من النصوص كان من أهمها (لخضر، 2018، ص 270-271):

- استيلاء فرنسا على الجزء الأكبر من بلاد الشام غرب سوريا ولبنان وولاية أضنة، وجزءًا كبيرا من جنوب الأناضول، بالإضافة للموصل في العراق، وجرى تلوينها باللون الأزرق وسميت بالمنطقة الزرقاء.
- استيلاء بريطانيا على منطقة جنوب وأواسط العراق بما فيها مدينة بغداد، وشرق الأردن وكذلك ميناء عكا وحيفا في فلسطين، وجرى تلوينها باللون الأحمر.
- استيلاء روسيا على الولايات الأرمينية في تركيا وشمال كردستان، بالإضافة لحق الدفاع عن المسيحيين الأرثوذكس في فلسطين، وجرى تلوينها باللون الأصفر.
- يخضع الجزء الباقي من فلسطين لإدارة دولية وجرى تلوينها باللون الأسمر.

وكان الهدف الأساسي من الاتفاقية ضمان سيطرة القوى الاستعمارية على الموارد الاستراتيجية والمواقع الجغرافية الحيوية.

شكل خريطة سايكس بيكو (عبد الرحمن، 2020)

٣. **وعد بلفور (1917):** يعتبر وعد بلفور الصادر في 2 نوفمبر 1917 نقطة تحول كبرى على الوطن العربي بل والشرق الأوسط بالكامل فهو أحد أهم الوثائق التي تمت في أوائل القرن العشرين ويعتبر (آرثر بلفور) وزير خارجية بريطانيا هو من أعلن تلك الوثيقة وذلك بإنشاء بذرة للمشروع الصهيوني أو إنشاء وطن قومي لليهود

في فلسطين العربية، بهدف إعادة تشكيل الشرق الأوسط وبما يتوافق مع مصالح بريطانيا الخاصة. ويقول السكندر عون في مقالة: "التقى آرثر بلفور وزير خارجية بريطانيا باللورد روتشيلد وحاييم وايزمان نائب رئيس الاتحاد الصهيوني في بريطانيا العظمى لتنتهي مفاوضتهم إلى اتفاق يشير إلى أن الحكومة البريطانية تؤيد إنشاء [وطن قومي لليهود] في دولة فلسطين العربية (عون، 2023).

٤. **مؤتمر أكسفورد (1928):** انعقد في بريطانيا، وشارك فيه 900 عالم يمثلون 25 دولة، و85 جامعة، و69 جمعية علمية. ناقش المؤتمر سبل تعزيز التعاون الاستعماري بين الدول الأوروبية من خلال البحث العلمي والدراسات الاجتماعية والسياسية، بهدف فهم نقاط الضعف في المجتمعات العربية والعمل على استغلالها لتعزيز الهيمنة الاستعمارية (محي الدي، 2024، ص 134-135).

٥. **اتفاقية سان ريمو (1920):** أُبرمت في نيسان/ إبريل 1920 بين الحلفاء المنتصرين (المملكة المتحدة/فرنسا/ إيطاليا/ اليابان) في الحرب العالمية الأولى في إيطاليا، بغرض تعديل اتفاقية سايكس بيكو وترسيخ تقسيم الأراضي العربية بين بريطانيا وفرنسا، وهدفت إلى توزيع الانتدابيات على أراضي الدولة العثمانية السابقة. شملت الاتفاقية تثبيت الانتداب البريطاني على فلسطين وشرق الأردن والعراق، والانتداب الفرنسي على سوريا ولبنان، بغرض السيطرة على الثروات الطبيعية، ولا سيما النفط، وتعزيز التبعية الاقتصادية لهذه المناطق (باروت، 2017، ص 229).

٦. **معاهدة سيفر (1920):** تم توقيع المعاهدة في مدينة سيفر بباريس، وكان من ضمن أهدافها تقسيم الأراضي العربية التابعة للدولة العثمانية ومنها سيطرة النفوذ الإيطالي على عدد من الأراضي الليبية باعتبارها جزءًا من التسوية حيث نصت على الاعتراف الرسمي بليبيا كجزء من المستعمرات الإيطالية وانسحاب العثمانيين من المنطقة، ووصل الاستعمار إلى إقليم طرابلس الغرب بالمنطقة الشمالية الغربية من ليبيا بما فيها العاصمة طرابلس، وإقليم برقة بالمنطقة الشرقية من ليبيا وتشمل مدينة بنغازي، وإقليم فزان بالمنطقة الجنوبية الغربية من ليبيا، وكانت الهداف هي استغلال الموارد الطبيعية للبترول وتحويل ليبيا إلى مستعمرة زراعية واستخدام أراضيها لتوطين المهاجرين الإيطاليين (باروت، 2017، ص 233).

٧. **معاهدة لوزان (1923):** في 24 تموز/ يوليو 1923، كان الهدف منها تعديل شروط معاهدة سيفر وإعادة تعريف الحدود الاستعمارية في الأناضول والوطن العربي ورسم الحدود بين تركيا وسوريا، وضمان سيطرة القوى الاستعمارية على معظم المشرق العربي (باروت، 2017، ص 234).

٨. **اتفاقية النفط السعودية-الأمريكية (1933):** أُبرمت بين الحكومة السعودية وشركة ستاندرد أويل الأمريكية، وكانت تهدف إلى منح حقوق التنقيب عن النفط للشركة مقابل عائدات مالية محدودة. هذه الاتفاقية ساعدت في ربط الاقتصاد السعودي بالدول الغربية وتحقيق مصالحها الاقتصادية والسياسية.

٩. **مؤتمر المستشرقين الألمان الثاني (1973):** عُقد في باريس بمشاركة نخبة من الباحثين الغربيين، وركز على دراسة المجتمعات العربية والإسلامية، خاصة الجوانب الثقافية والاجتماعية، بغرض توحيد الجهود الأكاديمية والسياسية لتعزيز النفوذ الغربي (محي الدي، 2024، ص 134-135).

نستنتج مما سبق أن الغرض من هذه الاتفاقيات والمؤتمرات هو تعزيز التبعية السياسية والاقتصادية للدول العربية من خلال فرض أنظمة سياسية واقتصادية تخدم المصالح الاستعمارية وتحد من استقلالية القرار العربي، السيطرة على الموارد الطبيعية مثل النفط والمعادن، التي تمثل عصب الاقتصاد العالمي، إضعاف النسيج الاجتماعي والثقافي العربي :عبر تشجيع الانقسامات السياسية والطائفية، مما يضمن سهولة الهيمنة، تثبيت النفوذ الاستعماري من خلال الاتفاقيات طويلة الأمد التي تُكبّل الدول العربية بسياسات اقتصادية تخدم مصالح القوى الكبرى، كل هذه المؤتمرات كانه غرضها الأول والأخير المساهمة في تكريس التبعية العربية

للدول الاستعمارية، وتحويل المنطقة إلى مركز نفوذ استراتيجي يخدم المصالح الغربية على حساب تطورها الاقتصادي والسياسي المستقل.

المبحث الثالث

إنهاء الاستعمار وبروز الأنظمة القومية

المطلب الأول: التدخلات الاستعمارية عبر النفوذ الاقتصادي والسياسي:

بعد تفكك الإمبراطورية العثمانية، خضعت منطقة الشرق الأوسط للحكم الاستعماري الأوروبي، حيث فرضت قوى الاستعمار أنماطًا اقتصادية تخدم مصالحها الخاصة دون الاستثمار في التنمية المحلية أو تحسين البنية التحتية. أدى الحكم الاستعماري إلى تفكيك الهياكل الإدارية التقليدية وإعادة صياغة الهويات القبلية، مما عزز النزعات المناهضة للبيروقراطية وأضعف قدرة الدول الناشئة على بناء نظم قومية مستقرة. في مصر، على سبيل المثال، ركز البريطانيون على زراعة القطن لخدمة الاقتصاد البريطاني، مما أدى إلى عرقلة التنمية الصناعية وتعميق الاعتماد على تصدير محصول واحد، وهو القطن. في الجزائر، دمر الاستعمار الفرنسي النظم الاجتماعية التقليدية وصادر الأراضي، بينما قوض في سوريا والعراق إمكانيات تطوير هياكل إنتاجية متقدمة بسبب سياسات اقتصادية تركزت حول السيطرة على الموارد دون تعزيز التنمية المحلية، كما ساهم الاستعمار في تقسيم النخب الاجتماعية وخلق طبقات جديدة من رجال الأعمال الموالين للقوى الاستعمارية، مما أدى إلى انقسام حركات التحرر الوطني وعرقلة بناء مشاريع تنموية موحدة. ومع ذلك، أدت هذه التحديات إلى صعود التيارات القومية والاشتراكية كرد فعل على الهيمنة الاستعمارية، خاصة مع صعود جمال عبد الناصر في مصر، الذي قاد مرحلة تحولات اجتماعية واقتصادية عميقة. استخدمت الناصرية والاشتراكية العربية خطاب التحرر الوطني لتعزيز سيطرة الدولة على القطاعات الاقتصادية وتنفيذ برامج إعادة توزيع شاملة. على الرغم من انتهاء الاستعمار الرسمي، استمرت الدول ما بعد الاستعمار في مواجهة آثار السياسات الاستعمارية، حيث بقيت تعتمد على الاقتصادات الريعية، مع تحديات بنيوية كبيرة في تطوير البنية التحتية والإدارة الفعّالة للموارد. لقد كان الحكم الاستعماري بمثابة "منعطف حاسم" أثر على استراتيجيات التنمية في المنطقة، وترك إرثًا معقدًا أثّر بعمق على الاقتصادات الوطنية وصياغة سياساتها (Hatab,p285-288).

ومع بداية القرن العشرين، عززت بريطانيا هيمنتها على منطقة الخليج من خلال تواجد عسكري بحرية، حيث كانت تصدر أوامر بتفجير حصون الحُكام العرب إذا لم يلتزموا بالمصالح البريطانية. وقد أنشأت بريطانيا شبكة من الوكالات السياسية في عدة مدن خليجية، وتنسيقها كان تحت إشراف المقيم البريطاني في بوشهر حتى عام 1946. وبعد استقلال الهند في 1947، تولت الحكومة البريطانية مسؤولية النفوذ في الخليج، مما زاد من أهمية المنطقة الاستراتيجية ولا سيما بعد اكتشاف حقول النفط. بين 1913 و1923، تأكدت بريطانيا وقتها من الحصول على امتيازات نفطية من حكام الخليج. ومع اكتشاف النفط في فترة الثلاثينات، سعت بريطانيا لضمان امتيازات لصالح شركاتها. وفي الخمسينات، تشجعت استثمارات النفط في بريطانيا، ولكن مع تطور القومية العربية في فترة الستينات، بدأت بريطانيا تتعرض لانتقادات، وعلى الرغم من استقلال العديد من الدول العربية مثل دولة الكويت عام 1961، استمرت الهيمنة البريطانية في المنطقة حتى 1971، حين غادرت رسمياً، لكنها احتفظت بنفوذ كبير في المجالات السياسية والاقتصادية والعسكرية (أولداي، 2014).

يظهر من خلال العرض التحليلي السابق أن التدخلات الاستعمارية الأوروبية في منطقة الشرق الأوسط ولا سيما الوطن العربي كانت ذات تأثير عميق على النظم الاقتصادية والسياسية والاجتماعية في المنطقة. فقد عملت القوى الاستعمارية على إعادة صياغة الهياكل الإدارية والاقتصادية بما يخدم مصالحها الخاصة، مما أدى إلى تعزيز الاعتماد على الاقتصادات الريعية والموارد الطبيعية مثل النفط والقطن. كما أسهمت هذه التدخلات في تقسيم النخب الاجتماعية وخلق طبقات جديدة من رجال الأعمال الموالين للاستعمار، مما أعاق تحقيق الوحدة الوطنية والتنمية المستدامة. على الرغم من انتهاء الاستعمار الرسمي، استمرت الدول العربية في مواجهة آثار هذه السياسات، حيث ظلت الاقتصادات تعتمد على تصدير الموارد، مما شكل تحديات بنيوية كبيرة

في تطوير البنية التحتية والإدارة الفعّالة للموارد. كما أن تدخلات القوى الاستعمارية في الوطن العربي ساهمت في تعزيز الهيمنة السياسية والاقتصادية العسكرية حتى فترة السبعينات وحتى أوائل التسعينيات من القرن العشرين، مما أتاح للقوى الكبرى استمرار نفوذها في بعض المناطق العربية بعد الاستقلال مع بدايات القرن الواحد والعشرون.

المطلب الثاني: استقلال الدول العربية في ثلاثينيات القرن العشرين:

شهدت الدول العربية في بداية ثلاثينيات القرن العشرين تحولًا جذريًا نحو الاستقلال عن الاستعمار الغربي، الذي دام لعقود طويلة. كان هذا التحول نتيجة لعدة عوامل، أبرزها تصاعد الحركات الوطنية والقومية العربية، بالإضافة إلى تراجع النفوذ الاستعماري بعد الحرب العالمية الثانية. تأثرت هذه العملية بشكل خاص بالتحولات السياسية والاقتصادية العالمية، والتي ساهمت في تعزيز مطالب الاستقلال، وقد أدى هذا التحول إلى نشوء دول عربية مستقلة سعت لبناء هويتها السياسية والاقتصادية بعيدة عن التدخلات الخارجية، ولعل من أهم هذه الدول ما يلي:

١. **استقلال العراق (1932):** بعد اندلاع الحرب العالمية الأولى في عام 1914م، أدركت بريطانيا الأهمية الاستراتيجية للعراق، فانتشرت قواتها في العراق واحتلت البصرة، ثم تقدمت نحو بغداد، حيث سيطرت عليها عام 1917م. في أعقاب ذلك، أنشأت بريطانيا الحكومة العراقية في عام 1920م. وفي عام 1932م، تم إعلان استقلال العراق، مما مثل تحولًا كبيرًا في التوازن الإقليمي، رغم استمرار الهيمنة البريطانية على العديد من مناطق المنطقة في ذلك الوقت. سعت جمهورية العراق إلى تعزيز علاقاتها مع الدول العربية المجاورة، إلا أن تأثيرها المباشر كان محدودًا بسبب هذه الهيمنة. استمر الحكم البريطاني في العراق حتى ثورة 14 يوليو 1958م، التي أطاحت بالنظام الملكي وأدت إلى تغييرات سياسية كبيرة في المنطقة. بعد الثورة، سعت العراق إلى بناء علاقات جديدة مع دول الخليج والوطن العربي، لكن هذه العلاقات كانت معقدة بسبب الاختلافات السياسية الناتجة عن استمرار الاحتلال البريطاني في بعض مناطق الخليج العربي، مما أضاف تحديات كبيرة على محاولات إنهاء الاستعمار وبروز الأنظمة العربية القومية في تلك الفترة. (عبد الجبار، 1987& عبد المهدي، 1992، بونيش، 2023).

٢. **استقلال مصر(1952):** نالت مصر استقلالها عن بريطانيا في ثورة 23 يوليو/جويلية 1952 بعد ان كانت تحت الحكم البريطاني منذ عام 1882م ، ونادت ثورتها بعدد من المبادئ كان من أهمها: الديمقراطية في مواجهة الاستبداد بكل صوره ومستوياته، الوحدة العربية بين شعوب الوطن العربي ومواجهة التقسيم والتجزئة بكل أشكالها القطرية والطائفية والقبلية، التنمية المستقلة في مواجهة التخلف والتبعية، العدالة الاجتماعية في مواجهة الظلم والاستغلال بكل مظاهره ومستوياته، الاستقلال الوطني والقومي في مواجهة الهيمنة الاستعمارية الأجنبية الإقليمية والدولية (بوجلال، 2023، ص881-882).

٣. **استقلال الجزائر (1962):** في منتصف القرن العشرين، شهد العالم العربي موجة من حركات التحرر والاستقلال التي وضعت حدًا لعقود من الاستعمار الأجنبي. كانت الجزائر مثالاً بارزًا لهذا الكفاح، حيث بدأت محاولات فرنسا لاحتلال الجزائر في عام 1830 بحملة عسكرية تحت ذريعة تأديب داي الجزائر عقب حادثة المروحة الشهيرة عام 1827. سعت فرنسا إلى السيطرة على الجزائر لأسباب استراتيجية واقتصادية وسياسية، لكنها واجهت مقاومة شرسة من الشعب الجزائري، بلغ النضال الجزائري ذروته مع اندلاع الثورة الجزائرية في الأول من نوفمبر عام 1954، التي جسدت إصرار الجزائريين على إنهاء 132 عامًا من الاحتلال الفرنسي. ففي 5 يوليو 1962، تحقق الاستقلال وأعلنت الجزائر استرجاع سيادتها الوطنية على كامل ترابها، مؤكدة وحدتها أرضًا وشعبًا. رفضت الجزائر أي مفاوضات مع الفرنسيين تؤدي إلى تقسيم البلاد، وهي قاعدة أيدها قادة جبهة التحرير الوطني، كان استقلال الجزائر جزءًا من حركة تحرر أوسع في العالم العربي، حيث ظهرت

أنظمة قومية جديدة تبنت شعارات الاستقلال والسيادة الوطنية، رافضةً الهيمنة الأجنبية ومؤكدةً على وحدة الدول العربية وشعوبها في مواجهة الاستعمار (العبيدي، 2017).

٤. **استقلال البحرين (1971):** في أعقاب الحرب العالمية الأولى، واجهت البحرين محاولات متكررة من قوى محلية وأجنبية للهيمنة عليها، وكان النفوذ البريطاني أحد أبرز هذه المحاولات، حيث تعزز بفعل الأهمية الجيوستراتيجية للبحرين بعد اكتشاف النفط في المنطقة. ومنذ عام 1868، خضعت البحرين للاستعمار البريطاني واستمر هذا الوضع حتى أوائل السبعينات من القرن العشرين. في عام 1971، تم إعلان استقلال البحرين بعد انسحاب بريطانيا من المنطقة في 14 أغسطس، مما شكل تحولًا كبيرًا في تاريخ الدولة. مع الاستقلال، تبنت البحرين سياسة تهدف إلى التصالح مع مواطنيها المقيمين في الخارج، حيث دعتهم للعودة والمساهمة في بناء الوطن، خاصة بعد إغلاق القواعد البريطانية في المنطقة. وبذلك، ظهرت شخصيات قومية قدمت مبادرات وطنية لدعم مسيرة التنمية. تولى العديد منهم مناصب قيادية، حيث شغلوا وظائف سفراء وتم تعيينهم في الوزارات والمؤسسات الحكومية الحديثة. كما ساهم آخرون في تأسيس مشاريع اقتصادية وصحف، مما عزز من التنمية السياسية والاقتصادية للدولة الناشئة. كان هذا التطور جزءًا من تحولات أوسع في المنطقة حيث أدت نهاية الاستعمار إلى بروز الأنظمة السياسية الوطنية القومية في العديد من الدول العربية (المنقوري، 1993& العامر 2019).

المطلب الثالث: صعود التيارات القومية العربية والاشتراكية كرد فعل للاستعمار:

اتخذت القومية العربية في القرن العشرين أشكالًا متعددة، يمكن تصنيفها إلى ثلاثة أنماط رئيسية:

(1) القومية العربية القائمة على الدولة القومية.

(2) القومية العربية.

(3) القومية العربية الاشتراكية.

تختلف هذه الأنماط حسب الظروف السياسية والاجتماعية لكل بلد. فالقومية العربية القائمة على الدولة القومية تُبرز في العراق وسوريا ومصر، حيث تبرز الدولة كعنصر محوري في الهوية الوطنية. بينما تميل القومية السورية إلى الوحدة العربية الشاملة أكثر من نظيرتها المصرية التي ترتكز على الهوية الوطنية المحلية. أما في فلسطين، ظهرت ثلاث تيارات قومية: القومية العربية التي كانت مؤطره بالقومية العربية الاشتراكية، حركة فتح التي دعمت إقامة دولة فلسطينية مستقلة، وحماس التي دعت إلى أسلمة المجتمع الفلسطيني. أما القومية العربية بشكل عام، فهي تسعى إلى توحيد العرب تحت نظام سياسي واحد، مع تأكيد تأثير الإسلام في دعم هذه الوحدة. أخيرًا، القومية العربية الاشتراكية التي تبناها جمال عبد الناصر في مصر وكانت مزيجًا من القومية العربية والاشتراكية (KURUN, 2017, p19-20).

ومن ثم نجد أن الفكر القومي لعب دورًا محوريًا في حياة الشعوب العربية، حيث رسم ملامح الهوية الوطنية وشكّل محورًا رئيسيًا لدفع عجلة التقدم نحو السيادة والكرامة. حيث جسد الفكر القومي العربي واقع العصر بتعبيره عن تطلعات الشعوب ومشكلاتها وصراعاتها مع القوى الاستعمارية الخارجية والأنظمة العميلة الداخلية. وجاءت التيارات القومية والاشتراكية العربية كامتداد تاريخي يربط الماضي بالحاضر، مقدمة رؤية واضحة للمستقبل، حيث كانت الحرية والاستقلال أهدافًا جماهيرية يؤمن بها العرب كحق أساسي لكل فرد يولد على أرضه. كذلك رفض الشعب العربي الحدود المصطنعة التي فرضها الاستعمار البريطاني والفرنسي، معتبرًا الوحدة العربية مطلبًا شعبيًا ونداءً طبيعيًا ضد التجزئة. وقد مثلت هذه التيارات القومية والاشتراكية استجابة واعية للتحديات الاستعمارية، حيث سعت إلى تحقيق الوحدة والتحرر من هيمنة القوى الأجنبية، مؤكدة

على أهمية التكامل العربي لمواجهة محاولات التقسيم والتفتيت التي فرضتها القوى الاستعمارية (بوجلال، 2023، ص 878).

وإن المتتبع للتاريخ يجد أن تيارات القومية العربية والاشتراكية ولدت كأيديولوجية علمانية في المناخ السياسي الساخن منذ أوائل القرن العشرين. وقد تأثرت هذه الحركات بشكل عميق بسياسات التتريك التي انتهجتها جمعية الاتحاد والترقي في العقود الأولى من القرن العشرين، واكتسبت تدريجيًا جاذبية العرب المتعلمين في الإمبراطورية، وخاصة في المدن المحورية مثل إسطنبول ودمشق وبيروت ومصر والعراق وترتبط نشأتها ارتباطًا وثيقًا بأزمة الهوية التي عانت منها النخب العربية التي نشأت في نمط حياة علماني وتلقت تعليمًا غربيًا في المدارس الحديثة التي تأسست حديثًا في الإمبراطورية بعد إصلاحات التنظيمات التي دخلت حيز التنفيذ في القرن التاسع عشر. وبفضل الدعم الفكري الاستعماري والعسكري من الإمبراطورية البريطانية، أشعلت هذه الحركة ثورة عربية ضد القوات العثمانية خلال الحرب العالمية الأولى، وبعد ذلك تأسست عدد من الدول العربية تحت الانتداب البريطاني أو الفرنسي (KURUN ,2017,p11).

ففي فترة الخمسينيات والستينيات، كان صعود التيارات العربية بقيادة جمال عبد الناصر أحد العوامل الرئيسية التي شكلت الرد على الاستعمار. حاولت العراق في تلك الفترة أن تقدم نفسها كحليف رئيسي لدول الخليج، بما في ذلك سوريا واليمن ولبنان والبحرين، في إطار مساعيها لتعزيز الوحدة القومية. ومع ذلك، واجهت هذه الدول ضغوطًا داخلية وخارجية نتيجة للتحولات القومية السريعة، التي كانت تعكس تفاعلًا مع آثار الاستعمار ومحاولات التحرر الوطني، ومن ثم انتشرت الحركات القومية العربية في مختلف أنحاء الوطن العربي، متأثرة بشكل خاص بالعراق وسوريا، والتي أكدت على الهوية العربية المشتركة. حيث بدأت هذه الحركات في أواخر عام 1938م واستمرت حتى نهاية القرن العشرين، وكان لها تأثير كبير في منطقة الخليج العربي. من أبرز هذه الحركات كانت حركة البعث وحركة القوميين العرب، التي نشأت في عدة دول عربية، وعلى رأسها العراق وسوريا ومصر. كانت هذه الحركات تهدف إلى تعزيز الهوية العربية المشتركة والثقافات المتبادلة بين دول الوطن العربي، كجزء من رد فعل على الاستعمار وتحرير الشعوب العربية (الرميحي، 1995).

وتشير بعض الدراسات العلمية إلى أن القومية العربية شهدت صعودًا في أوائل القرن العشرين كرد فعل لسياسات التتريك التي انتهجتها جمعية الاتحاد والترقي، وسرعان ما تبنتها النخب المتغربة في العراق مثل طبقة "الأفندية"، التي استغلت التعليم كوسيلة أساسية لنشر أيديولوجياتها. حيث جاءت القومية العربية كاستجابة لأزمة الهوية التي عانت منها هذه النخب، إلى جانب سعيها للتضامن ضد الاحتلال الاستعماري. وقد لعب البريطانيون وقتها دورًا كبيرًا في التلاعب بالقومية العربية خلال الحرب العالمية الأولى ضد العثمانيين، حيث دعموا الثورة العربية بقيادة الشريف حسين؛ برغم تحقيق مكاسب مبدئية مثل هزيمة العثمانيين وإعلان دولة عربية بقيادة الملك فيصل، إلا أن اتفاقية سايكس بيكو فرضت السيطرة الاستعمارية على المنطقة، مما أدى ذلك إلى إشعال حركات مناهضة للاستعمار في العراق وسوريا ومصر. بالتزامن، شهدت تلك الفترة بروز تيارات اشتراكية، خاصة مع النضال للتحرر من القوى الاستعمارية، ما أدى إلى تشكيل حركات قومية مختلفة عززت التضامن بين الشعوب العربية في مواجهة الاستعمار ومخلفاته (KURUN ,2017,p16).

في ضوء ما تم تحليله سابقًا، يتضح أن التيارات القومية العربية والاشتراكية لعبت دورًا حيويًا في مواجهة الاستعمار وتعزيز الهوية الوطنية العربية. فقد نشأت هذه الحركات كاستجابة للأيديولوجيات الاستعمارية والسياسات التي فرضتها القوى الخارجية، مثل التتريك والسيطرة الاستعمارية البريطانية والفرنسية. حيث كان الفكر القومي العربي خلال القرن العشرين، وعلى رأسه القومية العربية الاشتراكية التي تبناها جمال عبد الناصر، دافعًا أساسيًا لتحرير الشعوب العربية من الهيمنة الاستعمارية. كما أن هذه الحركات ساهمت في تعزيز الهوية العربية المشتركة، مما عزز من التضامن بين الدول العربية في مواجهة محاولات

التقسيم والتجزئة التي سعت إليها القوى الاستعمارية. ومن خلال تحليل تأثير هذه الحركات، نجد أن القومية العربية لم تكن مجرد رد فعل على الاستعمار، بل كانت أيضًا مشروعًا حضاريًا يسعى إلى بناء أمة عربية موحدة تتحقق من خلالها الحرية والاستقلال.

الخاتمة:

من خلال استعراض مطالب البحث وتحليل جوانبه المختلفة، والعودة بالنظر مرة أخرى إلى سؤال البحث الرئيس والأسئلة الفرعية التي تمت صياغتها في المدخل العام للبحث، يمكن استخلاص مجموعة من النتائج المهمة، لعل من أبرزها:

١. تأثير الاستعمار الأوروبي على إعادة تشكيل الحدود السياسية في الوطن العربي.
٢. تعزيز الهيمنة السياسية والاقتصادية من خلال التدخلات الاستعمارية.
٣. زعزعة الاستقرار السياسي وتعزيز الأيديولوجيات المتطرفة.
٤. دور الاستعمار في تفكيك المجتمعات العربية وتعزيز النزاعات الداخلية.
٥. استغلال الموارد الاقتصادية لخدمة المصالح الاستعمارية.
٦. تأثير السياسات الاستعمارية على ترسيم الحدود بين الدول العربية.
٧. تعزيز التبعية الاقتصادية والسياسية للدول العربية.
٨. تأثير الاستعمار على النظم السياسية الوطنية.
٩. دور الحركات القومية في مواجهة الهيمنة الاستعمارية.
١٠. تأثير الاستعمار على التعليم والثقافة في الوطن العربي.
١١. استمرار تأثير السياسات الاستعمارية بعد انسحاب القوى الاستعمارية.
١٢. أهمية مواجهة التحديات الاستعمارية بوعي وإرادة لتحقيق نهضة حقيقية.

بحوث ودراسات مستقبلية مقترحة:

١. دراسة تأثير الاستعمار على التنمية الاقتصادية في الدول العربية بعد الاستقلال.
٢. تحليل السياسات الاستعمارية وتأثيرها على النزاعات الداخلية في الدول العربية.
٣. دراسة تأثير الاستعمار على الهوية الثقافية والوطنية في الوطن العربي.

قائمة المراجع:

أنطونيوس، جورج. (1946). ***يقظة العرب***، تعريب: على حيدر الركابين مطبعة الترقي، دمشق.

أولداي، لوي. (2014). ***البريطانيون في الخليج: نظرة عامة***، مكتبة قطر الوطنية الرقمية، في 13 أغسطس 2014، تمت الزيارة بتاريخ 2024/1/10، متاح على الرابط: https://www.qdl.qa

باروت، محمد جمال. (2017). من اتفاقيات سايكس بيكو إلى معاهدة لوزان: عقد التحولات وآثاره البنيوية في نشوء الدولة في المشرق العربي، ***مجلة أسطور للدراسات التاريخية، المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات، ع*** (6)، يوليو، ص 225-237.

برو، توفيق على. (1989). ***القضية العربية في الحرب العالمية الأولى 1914-1918م***، دار طلاس، دمشق.

بوجلال، قدور. (2023). التصور القومي في فكر جمال عبد الناصر 1952-1970 على ضوء خطاباته الرئاسية، ***مجلة المواقف للبحوث والدراسات في المجتمع والتاريخ، 19***(1)، جوان، ص877-896.

بونيش، فرزاد رمزاني. (2023): ***النهج البريطاني تجاه العراق***، مركز البيان للدراسات والتخطيط، بغداد. ص 1- 12.

الجميل، سيار. (2016). ***بلاد الشام خلال الحرب العالمية الأولى***، مركز الجزيرة للدراسات. الدوحة- قطر.

حمدان، نذير. (1988). ***مستشرقون سياسيون. جامعيون. مجمعيون***، مكتبة الصديق للنشر والتوزيع، مكتبة الصديق للنشر والتوزيع.

الرّميحي، محمد غانم. (1995). ***البحرين: مشكلات التغيير السياسي والاجتماعي*** (ط.4)، دار الجديد – مكتبة مؤمن قريش، بيروت – لبنان.

زيدان، محمد عشماوي. (2023). ***الاستشراق الفرنسي، جولة الصراع العقدي والفكري خلال القرن العشرين: قراءة في أبعاد الصراع وتاريخه***، دار المالكية للطباعة والنشر والتوزيع، بيروت.

سعيد- أمين. (1997). ***الثورة العربية الكبرى تاريخ مفصل جامع للقضية العربية في ربع قرن، المجلد الأول (النضال بين العرب والترك)***، مكتبة مدبولي، القاهرة.

الشربيني، زكريا، وصادق، يسرية، والقرني، محمد سالم محمد، ومطحنه، السيد خالد. (2013). ***مناهج البحث في العلوم التربوية والنفسية والاجتماعية***. مكتبة الشقري، فهرسة مكتبة الملك فهد الوطنية، الرياض – المملكة العربية السعودية.

طربين، أحمد. (1970). ***الوحدة العربية في تاريخ الشرق المعاصر1800-1958***. دمشق- سوريا.

طرشون، نادية، ولونيس، دليلة. (2021). تطور الصراع الفرنسي البريطاني على المشرق العربي من خلال الاتفاقيات المبرمة أثناء الحرب العالمية الأولى (سايكس بيكو 1916 انموذجا)، ***دراسات وأبحاث المجلة العربية للأبحاث والدراسات في العلوم الإنسانية والاجتماعية، 13***(1)، جانفي السنة الثالثة عشر، ص 524- 532.

العامر، حمد. (2019): ***قصتنا مع العراق***، جريدة الأيام. العدد (11048) الثلاثاء 9 يوليو الموافق6 ذو القعدة 1440ه،

عباس، محمد خليل، ونوفل، محمد بكر، والعبسي، محمد مصطفى، وأبو عواد، فريال محمد. (2014). ***مدخل إلى مناهج البحث في التربية وعلم النفس*** (ط.5)، دار المسيرة للنشر والتوزيع والطباعة، عمان -الأردن.

عبد الجبار، جمال. (1987). ***تاريخ العراق المعاصر***، دار الشؤون الثقافية العامة، بغداد، ص 45-68.

عبد الرحمن، محمد. (2020). ***قبل سايسك بيكو: حكاية اتفاق سري بين فرنسا وبريطانيا لتقسيم الوطن العربي***، جريدة اليوم السابع 8 إبريل 2020م، متاح على الرابط: https://www.youm7.com/story/2020/4/8/

عبد المهدي، عادل. (1992). ***الجمهورية العراقية الأولى***، دار الشؤون الثقافية العامة، بغداد، ص 201-223.

عبيد، كمال محمد، وأبورفاس، يوسف خميس. (2014). إفريقيا: رؤية عالمية، ***مجلة الدراسات الدولية، معهد الدراسات الدبلوماسية، ع*** (26) اغسطس، ص 131-158.

العبيدي، صباح نوري هادي. (2017). مشاريع التقسيم الاستعمارية في الوطن العربي: مشروع فصل الصحراء عن الجزائر ومحاولة تقسيم العراق "مقاربة تاريخية"، ***المجلة المغاربية للمخطوطات، ع*** (5)، جوان، ص 277-305.

عون، ألكسندر. (2023). وعد بلفور: نقطة تحول جيوسياسية كبرى في الشرق الأوسط، ***مجلة آفاق سياسية، المركز العربي للبحوث والدراسات، ع*** (137)، أكتوبر، ص 40-41.

فرومكين، دافيد. (1992). ***سلام ما بعده سلام: ولادة الشرق الأوسط 1914-1922***، ترجمة: اسعد كامل إلياس (ط.2)، رياض الريس للكتب والنشر، لندن.

كريم مصطفى. (1979). ***المنافسة الإمبريالية الفرنسية الإنجليزية والاحتلال الفرنسي لسورية ولبنان***، المؤتمر الدولي الثاني لتاريخ بلاد الشام في دمشق، الفترة من 2 إلى 7 نيسان/ إبريل 1979، جز (2)، جامعة دمشق، سوريا.

لخضر، سعيداني. (2018). المشرق العربي والمخططات الاستعمارية: من سايكس بيكو إلى سان ريمو، ***مجلة العبر للدراسات التاريخية والأثرية في شمال إفريقيا، 1***(1)، جانفي، ص 264- 273.

محي الدي، المهدي أحمد الطالب. (2024). الاستشراق الكولونيالي: المعرفة والسلطة في خدمة السياسات الاستعمارية، ***مجلة الأكاديمية للدراسات الاجتماعية والإنسانية، 16***(1)، ص 132-139.

المنقوري، حسن عبد الله. (1993). البحرين، ***مجلة الدبلوماسي، ع*** (16)، ذو الحجة – يونية، ص 107-115.

موسى، سليمان. (1986). ***الحركة العربية المرحلة الأولى للنهضة العربية الحديثة 1908-1924*** (ط.3)، دار النهار للنشر، بيروت.

Doraï, M. K. (2014). State, migration, and borders' fabric in the Middle East . ***Frontera Norte, 26*** (Especial 3), 7–26.

Hatab, S. (2023). Political economy of development in the Arab republics: The state and socio-economic coalitions. ***Economic History of Developing Regions, 38*** (3), 281–304. https://doi.org/10.1080/20780389.2023.2209285

Kurun, İ. (2017). Arab nationalism from a historical perspective: A gradual demise? ***Yalova Sosyal Bilimler Dergisi, 8*** (13), 11-24.